

أوجهات بناء الديمقراطية في جنوب شرق آسيا

بعد الحرب الباردة

المدرس الدكتور

ابتسام محمد العامري

جامعة بغداد/ مركز الدراسات الدولية

المقدمة

حتى العقد الاخير من القرن الماضي تولد اعتقاد شبه مطلق بين المفكرين الغربيين مفاده ان الثقافة السياسية في مجتمعات دول شرق اسيا عموماً و جنوب شرقها خصوصاً (ماليزيا، وسنغافورة، والفلبين، واندونيسيا، وبروناي، وميانمار، وتايلند، وفيتنام، ولاوس، وكمبوديا) ذات طابع سلطوي، وهذا يقلل بدوره من احتمالات التحول الديمقراطي في هذه الدول و يجعل مجتمعاتها غير مؤهلة لتقبل قيم ومبادئ الديمقراطية، لذا سيبقى النموذج الغربي في الديمقراطية هو النموذج الوحيد والمثالي الذي منح الثقافة الغربية صفة السمو والرفعة دون سواها من الثقافات فضلاً عن كونه النموذج الوحيد الصالح للتطبيق في كل زمان و مكان، ومن ثم فلا سبيل امام الدول التسلطية سوى محاكاة التجربة الغربية للديمقراطية.

ان مصداقية هذا الاعتقاد تعرضت للتشكيك منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي بعد ان اخذت دول جنوب شرق اسيا تتجه نحو اعتماد الديمقراطية، ديمقراطية تتفق في بعض خطوطها العامة مع الاطار الغربي للديمقراطية بينما تستمد خطوطها الاخرى من الخصوصية المحلية في تجربة جديدة تفردت بها هذه الدول، واستطاعت ان تجد لها مكانا بين النظريات والافكار الاخرى، فبعد اربعة عقود تلت الحرب العالمية الثانية انشغلت فيها هذه الدول بقضايا التنمية، ورفع المستوى الاقتصادي والسياسي لشعوبها وتكوين وارساء مؤسسات الدولة الحديثة، ادركت هذه الدول انها بحاجة لاطار سياسي محدد يدفع قوى التنمية بعد ان تم اطلاقها سابقا في اطار سياسي مقيد، فضلا عن نضوج بيئة سياسية واعية ومدركة لالتراضى عن الديمقراطية بديلاً كونها حسب مفهومهم تعني الطريق المثالي للحياة.

ان الكثير من مؤيدي الديمقراطية في جنوب شرق اسيا نخباً واحزاباً لم يدعو الى تبني الديمقراطية بمفهومها الغربي، وانما رأوا ضرورة ادخال عدد من التعديلات على هذه الديمقراطية حتى يمكن ان تعكس القيم القومية الخاصة بمجتمعاتها، فضلاً عن تغطيتها التنوعات السائدة في دول هذه المنطقة.

اعتماداً على هذه الطريقة فأن فرضية هذا البحث هي:- هل ستتمكن دول هذه المنطقة من المحافظة على تجربتها الخاصة والفريدة في الديمقراطية لتجعلها نموذجاً يحتذى به في دول العالم الثالث ام انها ستتراجع عنها حال ظهور ازمت حادة في داخل دولها، وهذا ما سيجيب عليه بحثنا المتواضع هذا المقسم على ستة نقاط رئيسة هي:-

- أولاً: مفهوم الديمقراطية ومتطلباتها ومرتكزاتها الأساسية.
- ثانياً: خلفية تاريخية عن الديمقراطية في جنوب شرق آسيا.
- ثالثاً: مسار الديمقراطية واتجاهاتها الرئيسية بعد الحرب الباردة.
- رابعاً: العوامل والمتغيرات الدافعة نحو الديمقراطية.
- خامساً: مميزات الديمقراطية ومعوقاتها الرئيسية في المنطقة.
- سادساً: مستقبل الديمقراطية في جنوب شرق آسيا.

أولاً: مفهوم الديمقراطية ومتطلباتها ومرتكزاتها الأساسية.

الديمقراطية في صورها الحديثة لاسيما بعد انتهاء المواجهة بين القوتين الأعظم وانتشار النموذج الديمقراطي الليبرالي أضحت شيئاً حسناً ومقبولاً، غير إن محاولة إعطاءها مفهوماً محدداً يقود في غالب الأحيان إلى الارتباك نظراً للتغير الذي طرأ على معناها أكثر من مرة، فاستخدامها على مدى سنوات عدة وبمعان مختلفة ومتضاربة أضفى غموضاً أخذ يتزايد ويتسع بازدياد أنصارها^(١)، هذا الغموض والاتساع للديمقراطية شكل دافعاً قوياً لدى الكثير من الحكام لادعاءها ورفع رايها من أجل اضافة الشرعية على انظمتهم الحاكمة، مما حدا بالمنظر السياسي الامريكي (روبرت دال) في كتابه " الديمقراطية ونقادها " الى وصف هذه الحالة بقوله " العبارة التي تعني أي شيء لاتدل على أي شيء " (٢).

ان هذا لا يعني ان جميع دول العالم ديمقراطية، فغالبيتها ما زالت تعتمد على الحزب الواحد وعلى درجة من القمعية رغم ادعائية انتماءها للقيم الديمقراطية، ورغم جهود حكامها المتواصلة لألصاق الديمقراطية بافعالهم الامر الذي جعل التردد صفة الكثير من الباحثين الذين اخذوا يتجنبون استعمال هذه الكلمة ما لم يتم اضافة صفات مميزة لها من أجل الوصول الى الدقة المطلوبة فيما يتعلق بمفهوم الديمقراطية، ولعل ابرز هؤلاء (روبرت دال) الذي حاول ادخال مصطلح جديد على الديمقراطية وهو (polyarchy) ويعني الحكم الجمعي، غير ان هذه الطريقة لم تحقق ما كان مامولاً منها، لذا بقيت الديمقراطية الاكثر ترديدا وشيوعا من ناحية الاستعمال في الادبيات السياسية المعاصرة.

ان الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هو ان الديمقراطية كنمط يشكل قاعدة للمنظومات السياسية القائمة تطور عبر المنظومة الراسمالية السائدة حالياً في اوربا الغربية، والولايات المتحدة، وكندا، واستراليا، واليابان، اما في المناطق الاخرى من العالم، فهي لا تعدو اكثر من كونها شكلاً او مظهراً غريباً ومتعارضاً مع قيم النمط التسلطي السائد في تلك المجتمعات.^(٣)

ان النظر الى الديمقراطية المعاصرة من زاوية كونها منهجاً لا عقيدة هي المسألة المهمة المطروحة امامها اليوم لتحديد احدى خصائصها، فهي ابعد من ان تكون عقيدة شاملة، واقل من ان تكون نظاماً

١- موسى البديري، الديمقراطية وتجربة التحرر الوطني: الحالة الفلسطينية، في: مجموعة مؤلفين، حول الخيار الديمقراطي.. دراسات نقدية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤، ص ص ١٩٣-١٩٤.

٢- نقلاً عن: خالد عبد العزيز الشريدة، رؤية نقدية لإشكالية الشورى والديمقراطية، في: مجموعة مؤلفين، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي: اعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الكويت، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠١، ص ٣٨.

٣- د. ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص ص ١٥-١٦.

اقتصادياً واجتماعياً ذا مضمون عقائدي ثابت، وانما هي منهجاً لاتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بها، هذا المنهج تقتضيه ضرورات التعايش السلمي بين افراد المجتمع وجماعته، وهو يقوم في حقيقته على مبادئ ومؤسسات **تتمكن** الجماعة السياسية بواسطتها من ادارة اوجه الاختلاف والتباين في الاراء والمصالح بشكل سلمي، الامر الذي يجعلها تمنح المجتمع القدرة والقابلية على احتواء مصادر العنف، ومواجهة اسباب الفتن والحروب الالهية.

وبالامكان الديمقراطية تحقيق ما تصبو اليه من خلال تقييد الممارسة السياسة بدستور يأخذ بنظر الاعتبار مراعاة الشروط التي تتراضى عليها الجماعات والقوى الفاعلة في المجتمع، ومن ثم تؤسس الجماعة السياسية عليها اجماعاً سياسياً كافياً لضمان الحد الادنى من المشاركة السياسية الفاعلة التي تشمل جميع المواطنين دون استثناء، فالممارسة الديمقراطية على هذا النحو ستخطو قدماً نحو رقي المجتمع وتحسين نوعية الديمقراطية وضمان استمرارها، وهذا بحد ذاته دلالة كافية على النضج الحضاري للمجتمع المعني، وهذا يثبت ان الديمقراطية مسألة نسبية وعملية تاريخية متدرجة اكثر من كونها عقيدة شاملة لمجتمع ما، فتأثيرات العقائد في الممارسات الديمقراطية عدت نتيجة وليس سبباً يمكن ان تظال مضمون الديمقراطية دون سواها من خلال التأثير في اختيارات الافراد والجماعات والمنظمات المكونة لأي مجتمع ديمقراطي، بمعنى من التأثيرات التي تتركها على القرارات الديمقراطية هي تأثيرات غير مباشرة تختلف من مجتمع الى اخر ومن وقت الى اخر.

ان التعريف التقليدي الشائع للديمقراطية كونها " حكم الشعب بالشعب للشعب " والذي يمثل جوهر الديمقراطية المثالية اصبح اليوم بنظر الكثير من دارسي الديمقراطية يمثل غاية تصبو الديمقراطية الي بلوغها دون ادعاء الوصول اليها لا تعريفاً لها، فالنتائج المتحققة من جراء أي ممارسة ديمقراطية هو مؤشر على توازن القوى في المقام الاول في اطار مجتمعي يحكمه التزام بادارة اوجه الاختلاف سلمياً، وتحقيق الاقتراب المطلوب من هذه الغاية يتم عبر النهج الديمقراطي في اتخاذ القرارات العامة، وهذا ما يمكن ملاحظته في الدول التي استقرت فيها عملية الممارسة الديمقراطية، والتي وصلت الى حد تقريبي من غاية حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب.

ويرى (روبرت دال) ان حكم كثرية (الجمعوي polyarchy) يضمن الحد الادنى من شروط حكم الشعب في الدول التي استقرت انظمتها الديمقراطية مقارنة ببدائه من انظمة الحكم الاخرى، وهذا يوصله الى تعريف الديمقراطية المعاصرة على انها "عملية فذة لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة".^(١) ويقترب عالم الاجتماع الامريكي (جوزيف شومبتر) من تعريف (دال) للديمقراطية بوصفها " ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف الى الوصول الى القرارات السياسية والتي يمكن للافراد من خلاله اكتساب

١- علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، في مجموعة مؤلفين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (١٩)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص ص ١٤ - ١٧.

السلطة للحصول على الاصوات عن طريق التنافس" لذا طبقاً لتعريفه فان ما يميز الحكم الديمقراطي عن سواه من أنظمة الحكم الأخرى هي ان الديمقراطية هي معيار كيفية الوصول الى السلطة، فضلاً عن كيفية الممارسات التي تجعل الحكام مسؤولين عن افعالهم تجاه مواطنيهم الذين يمارسون دورهم بطريقة غير مباشرة من خلال تنافس ممثليهم المنتخبين وتعاونهم.^(١)

اما (كونوي دبليو. هندرسون) فيتفق مع احد التعريفات التقليدية للديمقراطية وهي انها" ايدولوجية تدعو الشعب لاختيار حكومة، واقامة حكومة مسؤولة امام الشعب من خلال الانتخابات".

ويذكر(هندرسون) ان بعض الباحثين لا يوافق احياناً على اسبقية المتطلبات القانونية الاساسية لقيام الديمقراطية، لكن يوافق معظمهم على ان وجود حزبين سياسيين او اكثر هو ضروري لاعطاء المقترعين حق الاختيار.^(٢)

ويصف (كراوفورد ب. ماكفرسون) الديمقراطية وصفاً دقيقاً بعبارة صريحة مفادها:(ان الديمقراطية كنظام حكم هي نظام تمارس بواسطته الدولة سلطة على الافراد والجماعات الموجودين فيها، وأكثر من هذا فان الحكومة الديمقراطية كغيرها من الحكومات الأخرى كلها إنما هي لتثبت وجود نوع معين من المجتمع، ونوع معين من مجموعة العلاقات بين الأفراد، ومجموعة معينة من الحقوق والمطالب التي يدعي بها بعض الناس بعضهم على بعض على نحو مباشر وغير مباشر معاً، وذلك من خلال حقوق الملكية، إن هذه العلاقات هي ذاتها علاقات سلطة...)^(٣).

إن التعريفات الأنفة الذكر تبين إن الديمقراطية كنظام لتنظيم العلاقة ما بين الحكام والمحكومين لا تتكون من مجموعة واحدة من المؤسسات، وإنما هناك أنماط كثيرة من الديمقراطية ولكن شكلها يتوقف على عاملين أساسيين هما الظروف الاقتصادية والاجتماعية لدولة ما، ومدى رسوخ بنيتها والممارسة السياسية فيها.^(٤)

ورغم انجازات الديمقراطية في مجال حقوق الإنسان واحتواء مصادر العنف وإدارة أوجه الاختلاف في المجتمعات المطبقة فيها والتي تمخضت عن تطبيق مرتكزاتها في المشاركة الشعبية والتداول السلمي للسلطة فيها، غير إن الممارسات الديمقراطية المعاصرة لازالت تعاني من عيوب ونقص عدة في مكنها مما يمنعها من ادعاء الكمال نظراً لكونها لم تبلغ بعد غاية الديمقراطية المثالية، فضلاً عن عدم تحقيقها حكم الشعب بمعناه الحرفي للكلمة وإنما هي نظام لحكم الكثرة كما وصفها (روبرت دال) .

١ - نقلا عن: د. ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ١٦ - ١٧.

2 - Conway W. Henderson، International Relation: Conflict and Cooperation at the turn of the 21 th century،USA، Mcgrow Hill Company، 1998، p. 43.

٣ - نقلا عن: موسى البديري، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٥.

٤ - د. ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

كما ان غلبة الطابع القانوني الإجرائي عليها يضيف لها نقصاً آخر نتيجة عدم ضمان نظام الحكم الديمقراطي بعد للحد الأدنى من المصادر والتي يجعل المساواة السياسية بين المواطنين الى جانب كونها مساواة قانونية فهي مساواة حقيقية يحققها توافر حد ادنى من الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية والثقافية للمواطنين.^(١)

وينبغي في هذا الصدد التطرق الى ماهية المتطلبات والشروط الأساسية للديمقراطية ومرتكزاتها المهمة والتي تعد من الضرورات الواجب توفرها لقيام نظام الحكم الديمقراطي في بلد ما.

ويمكن إجمال أهم المتطلبات وشروط الديمقراطية وأبرزها بما يلي:

- ١- ميراث ثقافي ديمقراطي.
- ٢- وجود طبقة وسطى كبيرة وأحزاب وتحالفات تملك القدرة على تحقيق الأهداف القومية.
- ٣- تهيئة المناخ السياسي الملائم للديمقراطية والذي يضمن فضلاً عن المجال الرحب لممارسة المؤسسات الديمقراطية لدورها في حال نشوب صراعات اجتماعية أو سياسية في بلد ما، فانه يضمن أيضاً الحيلولة دون عودة النظام الى نمطه السلطوي السابق.
- ٤- توفر جانب من جوانب التحرر السياسي مثل الإفراج عن المعتقلين السياسيين ، وضمان حرية التعبير التي تفسح المجال إمام المناقشات السياسية ، وتخلي المعارضة عن القيام بإعمال العنف المفاجئة والتي قد تدفع النظام للرد عليها بقوة.
- ٥- تعميق الإحساس الشعبي بالتكلفة الباهظة لبقاء نظام الحكم السلطوي.
- ٦- ضرورة مرور الدولة بمراحل معينة من التطور الاقتصادي والاجتماعي كشرط لتحقيق الديمقراطية وتعميقها وتدعيمها.^(٢)
- ٧- اعتماد مبدأ الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر.
- ٨- توافر الحماية والدعم اللازمين لمؤسسات المجتمع المدني.^(٣)
- ٩- قيام ثقافة سياسية ديمقراطية جديدة لدى كل من السلطة والمعارضة على حد سواء تسهم في بناء وعي سياسي جديد وبعلاقات السلطة داخل المجتمع.^(٤)

١- علي خليفة الكواري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩- ٣٠.

٢- د. اكرام بدر الدين، اتجاهات التحول الديمقراطي في شرق اسيا، في: د. محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين(محرران) التحولات الديمقراطية في اسيا، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الاسيوية، ١٩٩٩، ص ٣.

٣- د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية، سلسلة افاق رقم (١١)، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٣، ص ٨٧.

٤- عبد الاله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات، في : مجموعة مؤلفين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧.

- ١٠- صيانة الحريات العامة و حماية حقوق الإنسان.(١) ويضيف (روبرت دال) شروط ومتطلبات أخرى منها:
- ١١- مراقبة قرارات الحكومة دستوريا من قبل المسؤولين المنتخبين.
- ١٢- ضمان حرية الخيار لا القسر في اختيار المسؤولين المنتخبين.
- ١٣- ان يكون للبالغين الحق في التصويت لانتخاب المسؤولين فضلاً عن حقه في الترشيح للمناصب الحكومية التي يتم إشغالها بالانتخابات.
- ١٤- السماح للمواطنين بالتعبير عن أنفسهم دون ان يكون هناك تهديد بفرض عقوبات شديدة على القضايا السياسية.
- ١٥- ضمان حق المواطنين في البحث عن مصادر بديلة للمعلومات التي من الضروري توفرها، فضلاً عن تمتعها بحماية القانون.
- ١٦- حق المواطنين في تشكيل اتحادات أو منظمات مستقلة نسبياً كالأحزاب السياسية و مجموعات المصالح.
- ١٧- قدرة المسؤولين المنتخبين على ممارسة سلطاتهم الدستورية.
- ١٨- استقلالية الحكومة في عملها.(٢)
- وقبل التطرق الى المرتكزات والأسس التي تقوم عليها دعائم الديمقراطية لا بد لنا أولاً ان نعرض على ذكر القيم والسمات التي تعد جوهر الديمقراطية المعاصرة والمتمثلة في أنها:- منهج لاتخاذ القرار، واحترام رأي الأغلبية وحماية حقوق الأقلية، واعتبار الحرية قيمة رئيسية، والحياد القيمي والفردية والعقلانية، والمشاركة في اتخاذ القرار، ومأسسة الديمقراطية،(٣) والمساواة إمام القانون والجهل الضروري أو الارتياحية،(٤) ودور القانون، ودعم السلام و القانون الدولي.(٥)

١- علي خليفة الكواري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩.

٢- نقلاً عن : د.ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

٣- للمزيد من هذه القيم والسمات ينظر:

سعيد زيدان، إطلالة على الديمقراطية الليبرالية، في مجموعة مؤلفين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٤ - ٧٦.

٤- سعيد زيداني، الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي، في : مجموعة مؤلفين، حول الخيار الديمقراطي، دراسات نقدية، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٧٥ - ١٧٦.

٥- Conway W.Henderson ,op.cit, p.43

وعودة الى المرتكزات والدعائم الرئيسية التي تقوم عليها الديمقراطية فإنه يمكن إجمالها بما يأتي:

- ١ . السيادة الشعبية.
- ٢ . قدسية الإرادة العامة.(١)
- ٣ . التعددية السياسية التي تتمثل في الاعتراف بحق القوى السياسية والاجتماعية في تنظيم نفسها في شكل جمعيات وأحزاب سياسية، واثاحة الفرصة إمامها للاتصال بالقاعدة الجماهيرية و توفير الحماية الدستورية لها، وتداول السلطة فيما بينها عبر الانتخابات الدورية والتعاقب المنتظم للحكم،(٢) مما يعني إمكانية التغيير السلمي.
- ٤ . المساومة التي تتم ما بين القوى السياسية المختلفة كسبيل للتوصل الى حل وسط فيما يتعلق بالقرار السياسي الذي هو ثمرة التفاعل فيما بينها.
- ٥ . احترام رأي الاغلبية عند اتخاذ القرار السياسي.
- ٦ . المساواة السياسية المتمثلة في منح المقترعين حق التصويت.
- ٧ . مفهوم الدولة القانونية الذي يتضمن عناصر مهمة عده منها: وجود الدستور، و عدم الجمع بين السلطات وخضوع الحكام للقانون، واستقلال الدولة عن شخص حكامها، وتراتبية القواعد القانونية، وإقرار بالحقوق الفردية للمواطنين، ورقابة السلطتين التشريعية والقضائية للسلطة التنفيذية،(٣) ووجود برلمان منتخب، ومسؤولية نوابه عن أفعالهم إمام المواطنين.(٤)
- ٨ . محدودية صلاحيات الحكام.(٥)
- ٩ . ضمان المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرارات.(٦)
- ١٠ . سيادة إحكام القانون.(٧)

١- خالد عبد العزيز الشريدة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

٢ - عمرو عبد الكريم سعداوي، التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر أنموذجاً، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٣٨، اكتوبر ١٩٩٩، ص ٥٧.

٣ - د. ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

٤ - المصدر نفسه، ص ٢٢ - ٢٣.

٥ - المصدر نفسه، ص ١٨.

٦ - علي خليفة الكواري، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

٧ - المصدر نفسه، ص ٤٧.

ثانياً: خلفية تاريخية عن الديمقراطية في جنوب شرق آسيا.

حال انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتخلص العديد من دول جنوب شرق آسيا من ربة الاستعمار، اتجه معظمها نحو اعتماد الديمقراطية كأساس للحكم (اندونيسيا، الفلبين، ماليزيا، سنغافورة) بينما اتجه بعضها الآخر نحو اعتماد نظام الحزب الواحد (فيتنام، ولاوس) والذي لاقى قبولاً حسناً وحظي بتأييد شعبي قل نظيره في خلال عقدي سبعينات وثمانينات القرن الماضي لدوره ودور قادته النضالي في تحرير البلاد من السيطرة الأجنبية، غير ان الوسائل التي استخدمت لإرساء و تدعيم هذا النظام كانت في الأعم الأغلب وسائل لا تمت الى الديمقراطية بصلة، فضلاً عن عدم انسجامها مع الأهداف الوطنية و الشعبية المعلنة، فعلى سبيل المثال لا الحصر أقيم هذا النظام في ظل حكومات عسكرية كما حصل في بورما عام ١٩٦٤،^(١) و اندونيسيا عام ١٩٦٦.^(٢)

ومن العوامل التي ساعدت في تقوية ساعد هذا النظام الذي ساد دول العالم الثالث عموماً و من ضمنها دول جنوب شرق آسيا، اتسام التجارب الديمقراطية الأولى في هذه المنطقة بالفوضى و عدم الاستقرار في أحيان كثيرة الأمر الذي جعل هدف الاستقرار السياسي من الأهداف المركزية التي تصاغ المسوغات الشرعية استناداً له من اجل إقامة نظام الحزب الواحد، وإذا ما تمكن هذا النظام من تحقيق استقرار نسبي محدود فذلك يعود الى انه ليس أكثر من كونه استقراراً شكلياً مؤقتاً، فقدرة نظام الحزب الواحد إثناء بعض الجولات في القضاء على الصراع الذي دب ما بين قوى و أحزاب سياسية متعددة من اجل الوصول الى السلطة لا يعني انه قضى تماماً على ذلك الصراع، مما يجعله إي هذا الصراع مصدراً من مصادر عدم الاستقرار، فما دام هناك حزب واحد يحتكر السلطة فانه من غير المرجح اختفاء الصراع من اجل السلطة و إنما يتم انتقاله الى داخل نظام الحزب الواحد أخذاً صوراً واشكالاً عديدة و جديدة.^(٣)

كما ان الانقلابات العسكرية التي يقوم بها عادة قادة الجيش وما يتبعها من إقامة لنظام الحزب الواحد ينبع أساساً من ضعف الحكومة و عجزها التام عن إدارة مقاليد السلطة، فسياسات الحكومة المنية قد لا تكون غير صائبة فحسب وإنما قد تكون ضعيفة، لذا فتدخل الجيش في الحياة السياسية في كل من اندونيسيا و بورما تتحملها أصلاً أخطاء هذه الحكومات، فالرئيس الاندونيسي السابق (احمد سوكارنو) قد استخدم الجيش لضرب المحاولات الانفصالية في بعض الجزر الاندونيسية، ونحى الرئيس البورمي السابق (

١ - درياض عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠.

٢ - محمد سالمان طابع، اندونيسيا، في: د. محمد السيد سليم و د. نفين عبد المنعم مسعد (محرران)، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في اسيا، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٧، ص ٢٩٠.

٣ - د. رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠.

(بونو) المنحى ذاته عند قيامه بضرب الحركات الشيوعية الانفصالية في البلاد عن طريق الاستعانة بالجيش.^(١)

ان نظام الحزب الواحد لا نظام الحزب الثنائي أو المتعدد كان النظام المفضل لبعض دول جنوب شرق آسيا بوصفه وسيلة لتحقيق تماسك الدول والمحافظة على وحدتها، بينما الديمقراطية التعددية كما يصفها الرئيس الانونيسي السابق (سوكارنو) فإنها بمثابة المرض الذي أعاق تقدم انونيسيا وفرق شعبها،^(٢) رغم ان عهده تميز بتطبيق نموذج الديمقراطية الليبرالية (١٩٥٠-١٩٥٩) والديمقراطية الموجهة (١٩٥٩-١٩٦٥) التي نصت على تقييد التعددية السياسية و الحزبية وركزت السلطة في يد الرئيس، غير ان النتائج غير المجدية لهذه السياسة الديمقراطية دفعت البلاد نحو اعتماد نظام الحزب الواحد عام ١٩٦٥ إلي تم اعتماد صيغته فعمل انقلاب عسكري قاده الجنرال والرئيس السابق للبلاد (سوهارتو) .^(٣)

وهناك عامل آخر يضاف الى جملة العوامل الانفة الذكر وهو ان المؤشرات الاقتصادية السيئة بفعل الحروب والمجاعات الدورية والثورات التي شهدتها الدول الاسيوية للمدة بين (١٩٣٠-١٩٦٠) و لاسيما في منطقة جنوب شرق آسيا كانت من بين العوامل التي سوغت اعتماد نظام الحزب الواحد وتقليل إمكانات الأخذ بالديمقراطية في بعض دول المنطقة، إذ في ظل الانهيار الاقتصادي الذي كانت تعيشه دول المنطقة لا يمكن تصور حدوث تحول ديمقراطي ناجح في تلك الإثناء.

كما ان الاعتقاد السائد حول شرق آسيا عموماً وجنوب شرقها خصوصاً كونها غير مؤهلة للديمقراطية أضعف بدوره من إمكانات اعتمادها، فالفكر الغربي يرى ان هناك تعارضاً ما بين ديمقراطية الغرب و استبدادية الشرق وقد ارتبط ذلك في الفكر الغربي بجذور تاريخية تمثلت في الصراع و التنافس القديم الذي ساد ما بين ديمقراطية أثينا و استبدادية الشرق المتمثل في الفرس، الأمر الذي حدا بالكثير من الباحثين و المفكرين الغربيين الى تقليل تركيزهم على التجارب الديمقراطية وخبراتها في آسيا، مما ولد لديهم اعتقاد بسمو الثقافة الغربية على ما سواها ، تلك الثقافة التي لديها ما يشبه التفويض الإلهي حسب اعتقادهم بقياده العالم روحياً وثقافياً، و رغم احترام الغرب للثقافتين الهندية والصينية نظراً لتأريخهما القديم، غير ان ضعف تأثير هاتين الثقافتين خارج نطاق القارة الاسيوية اتخذ من قبل الغرب كمؤشر على ضعف هذه الثقافات بل واتجاهها نحو الاضمحلال.^(٤)

١ - عبد الجبار احمد عبد الله، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠، ص ١١٦.

٢ - المصدر نفسه، ص ١٠٤.

٣ - محمد سالم طابع، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٨-٢٩٠.

٤ - د. اكرام بدر الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٦-٩.

ان الدول الاسيوية عموماً و جنوب شرقها خصوصاً تختلف فيما بينها في ظروفها السياسية من حيث اعتماد الديمقراطية من عدمها إذ نجد ان البعض من دولها قد تعرض خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الثمانينات ومطلع تسعينات القرن الماضي للعديد من التغييرات في نظمها السياسية بحيث ان الدول نفسها يمكن ان توضع في تصنيفات مختلفة تماماً من ناحية درجة اعتمادها الديمقراطية، ففيما عدا بروناي التي كانت ولا زالت تحكم حكماً مطلقاً، وتايلند^(١) وميانمار التي تترجح تحت الحكم العسكري^(٢)، ولاوس وفيتنام التي ما زالت تدين بالماركسية^(٣)، ولا تسمح جميع هذه الدول بوجود معارضة للحكم، نجد دولاً أخرى قد اعتمدت الديمقراطية كما نص عليها الدستور سواء بشكل صريح أو مقيد، فمثل سنغافورة وماليزيا عرفت الديمقراطية بشكلها الواسع خلال هذه المدة لكنها قيدها في الممارسة بشكل كبير مما يطلق عليه اصطلاحاً الديمقراطية المقيدة^(٤)، بينما نجد دولاً مثل الفلبين وتايلند واندونيسيا وكمبوديا تأرجحت ما بين الديمقراطية حيناً والحزب الواحد حيناً آخر على مدى فترات متقطعة من تاريخها السياسي^(٥).

١ - ليلي الزيني، دراسة كمية للعلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية في عدد من الدول ، في: د.محمد السيد سليم ود. نيفين عبد المنعم مسعد (محرران)، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في اسيا، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.

٢ - نيفين الحسيني، التحول الديمقراطي في ميانمار، في: د.محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محرران)، التحولات الديمقراطية في اسيا، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠.

٣ - د.رياض عزيز هادي، العالم الثالث اليوم... قضايا وتحديات، سلسلة افاق ١٦، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٧، ص١٦.

٤ - ميرفت عبد العزيز، سنغافورة وماليزيا، في د. محمد السيد سليم ود.نيفين عبد المنعم مسعد (محرران)، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في اسيا، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٢١ - ٣٣١.

٥ - للمزيد من التفاصيل ينظر:

محمد فايز فرحات، الفلبين، في: د.محمد السيد سليم ود.نيفين عبد المنعم مسعد (محرران)، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في اسيا، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠١ ، وياكينام رشاد الشرقاوي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٤٦ - ٤٥٤ .
ومحمد سالمان طابع، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٨٥ - ٢٨٨ . وايضا احمد محمد طه، التحولات العالمية والصراعات الاقليمية في اسيا، في: د.محمد السيد سليم (محررا)، اسيا والتحول العالمية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الاسيوية، ١٩٩٨، ص ص ٦٥ - ٦٦.

ووفقا للجدول الآتي نستطيع ان نبين خلال الفترة الممتدة منذ سبعينات القرن الماضي درجة التنمية السياسية في دول شرق آسيا. (١)

الفترة الزمنية	دول ذات مستوى منخفض من التنمية السياسية	دول ذات مستوى متوسط من التنمية السياسية	دول ذات مستوى مرتفع من التنمية السياسية،
السبعينات	الفلبين، اندونيسيا، بروناي، تايلند، لاوس، ميانمار	سنغافورة، ماليزيا، فيتنام	
النصف الاول من الثمانينات	بروناي، لاوس، ميانمار	الفلبين، اندونيسيا، تايلند، سنغافورة، فيتنام	ماليزيا
النصف الثاني من الثمانينات	بروناي، فيتنام، لاوس، ميانمار	اندونيسيا، تايلند	الفلبين، سنغافورة، ماليزيا

١ - د. ليلي الزيني، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.

ثالثاً: مسار الديمقراطية واتجاهاتها الرئيسية بعد الحرب الباردة.

منذ منتصف القرن الماضي شهدت شرق آسيا عموماً و جنوب شرق آسيا خصوصاً تزايد عدد الدول التي انتقلت من نظام الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي، وترجع ندرة الدراسات التي اهتمت بهذه الظاهرة الفاشلة منها والناجحة إلى اعتقاد بعض الباحثين كون القارة الآسيوية غير مؤهلة للديمقراطية فوفقاً للأستاذين الأمريكيين (صامويل هنتغتون و سيمور ليبست) فإنه من غير المتوقع حدوثه تحقيق الديمقراطية وتعميقها في الدول الآسيوية من غير المرور بمرحلة معينة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، كما انه ليس بأستطاعة هذه الدول تحقيق مستوى من التطور والنمو الاقتصادي يؤهلها لعملية التحول الديمقراطي، وهو الاعتقاد الذي اثبتت خبرة العديد من الدول الآسيوية عدم صحته، فبعض دول جنوب شرق اسيا كأندونيسيا وماليزيا وسنغافورة استطاعت ان تحقق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي في ظل أنظمة الحكم السلطوية غير الديمقراطية، وهدف التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي كان المسوغ الذي طالما تمسكت به دول جنوب شرق اسيا طيلة العقود الاربع الماضية كوسيلة لتقييد الممارسة الديمقراطية و اتباع نظام الحكم السلطوي.

ان هذا يجب ان لا يقودنا الى التفكير على ان الشرط الاساسي لنجاح الحكم الديمقراطي هو وجود الحكم السلطوي، لان كلا النظامان يناقض احدهما الاخر بل يشكل احدهما بديل للاخر، فتنطبق الديمقراطية في بلد ما يحدث نتيجة انهيار نظام الحكم السلطوي الذي غالباً ما يصاحبه فشل عملية التنمية الاقتصادية وتراجع معدلاتها، فضلاً عن ان نموذجها في ظل نظام الحكم السلطوي غالباً ما يرتبط بالمديين القصير والمتوسط،^(١) فالسلطة السياسية في العديد من البلدان النامية لا تطلب لذاتها بقدر كونها الاداة الحاسمة في الاستئثار بمزايا امتيازات السلطة الاقتصادية التي يدور حولها الصراع، وتقدم لنا اندونيسيا اكبر دليل على ذلك، فبعد استيلاء سوهارتو على السلطة بانقلاب عسكري عام ١٩٦٥ اطلق وعوداً لشعبه برفع مستوى معيشته، وتحقيق تقدم البلاد وازدهارها، وضمان تحقيق العدالة، ومكافحة الفساد، ونشر الديمقراطية بعد جني ثمار التنمية التي ابتدأ بتطبيق اولى مراحلها بعد ذلك العام، غير ان التجربة اثبتت بعد اكثر من ثلاثين عاماً على ان السلطة السياسية كانت وسيلة للاستيلاء على السلطة الاقتصادية والتمتع بغلالها له و لاسرته ولبطانته السياسية، فعوائد عمليات التنمية الاقتصادية لا يصب في خزانة الدولة بقدر ما

١ - للمزيد من التفاصيل انظر بريعمة عبد ربة الطهيفي، التحول الديمقراطي في باكستان، في: د. محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محرران)، التحولات الديمقراطية في اسيا، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩، و د. اكرام بدر الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٥-٨.

يتكسد في حسابات رموز السلطة المصرفية ليسجل في النهاية انهياراً لا مناص منه لنظام الحكم السلطوي في اندونيسيا.^(١)

وبعد المستوى المتقدم الذي بلغته التنمية الاقتصادية بدأت الضغوط للأخذ بالديمقراطية كوسيلة للحكم تتزايد باستمرار، وقد شكل نجاح عمليات التحول وبناء الديمقراطية في بعض دول شرق آسيا عامّة وجنوب شرقها خاصة بمثابة الرد على المزاعم الغربية، ودليلاً على إن الديمقراطية يمكن إن تنمو في بيئات مختلفة عن البيئة الأصلية التي ظهرت فيها طالما توافرت لها الحدود الدنيا من الشروط و المطالب للأزمة لنجاحها.^(٢)

فبتحرير منهجها في الحكم من الجمود تمكنت الديمقراطية من التأصل في مجتمعات مختلفة من حيث الدين و التاريخ و الثقافة، و اصبحت منهاجاً عملياً وواقعياً للحكم يأخذ بنظر الاعتبار عقائد وقيم المجتمعات المختلفة ويراعي مرحلة الممارسة الديمقراطية والنتائج المطلوب تحقيقها من نظام الحكم الديمقراطي.^(٣) وينبغي هنا الإشارة الى نقطة مهمّة هي ضرورة التفرقة ما بين الاستقرار بمعنى هدوء الاوضاع الامنية والسياسية وغياب النزاعات والتغير العنيف و بين الاستقرار المستديم الناتج عن غياب القهر و التسلط ووفاء السلطة بالاحتياجات و المطالب المشروعة لشعبها في المجالات السياسية و الاقتصادية و الامنية لكن ذلك لا يعني اقتران الديمقراطية بالاستقرار بالضرورة، فعندما تجد الحكومة صعوبة في تحقيق المطالب الشعبية، ويتعذر عليها نشر المساواة السياسية فانها ستواجه بالتأكيد بموجة من اعمال العنف والاضطرابات و عدم الاستقرار، او قد تعكس الديمقراطية مصالح و رغبات الاغلبية دون الاقلية، مما يخلق صراعات آنية او ترمد بعض الاقليات كما يحدث الان في جنوب الفلبين، و قد يدفع تطبيق الديمقراطية الليبرالية الكامل الى حدوث مشكلات عده لا سيما في الدول الحديثة ذات الائتلاف المتعددة مثل ماليزيا، و قد يمتد التأثير الى حدودها مما يجعلها ملاذا للمتمردين و منفذا لتأثيرات الدول الاخرى، الامر الذي يهدد وحدتها الوطنية كما في اندونيسيا والفلبين.

ويمكن القول عموماً ان التوتر و عدم الاستقرار قد يصاحب الديمقراطية في مراحلها التمهيدية الاولى، غير ان بمرور الوقت يتراجع عدم الاستقرار ليحل مكانه الاستقرار، اذ تخلق الديمقراطية آليات تفسح المجال امام التعبير عن المطالب و الامال الشعبية و التكيف مع المصالح المتنافسة، و ايجاد حلول وسط باتباع الطرق السلمية، و هذا الامر تعجز عن انجازه النظم السلطوية غير الديمقراطية التي تلجأ لوسائل القمع، و حفظ النظام بالطرق الدكتاتورية و البوليسية كما فعل الرئيس ماركوس في الفلبين.

١ - عبد الله هدية، الليبرالية السياسية والاقتصادية في الوطن العربي في ظل العولمة، في: مجموعة مؤلفين، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤ - ٧٥.

٢ - د. اكرام بدر الدين، مصدر سبق ذكره، ١٠ .

٣ - علي خليفة الكواري، مصدر سبق ذكره، ص ١٤ .

وهناك نقطة مهمة ينبغي الانتباه لها عند دراسة مسألة بناء الديمقراطية في جنوب شرق اسيا وهي انه وفقا لظروف كل مجتمع و خدراته التاريخية فان الحاجة للديمقراطية ولمزيد من الحريات والليبرالية السياسية تختلف من بلد الى اخر، فالدول التي تتمكن من تقديم الخدمات وتوفيرها، وتحسين مستوى رفاهية افراد مجتمعها كبروناي مثلا فانه من المتوقع ان يقل فيها تصعيد المطالبة بالديمقراطية و الحريات، بينما نجد العكس في بلدان اخرى، فتدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية و قمع وتقييد الحريات في هذه الدول سيدفع نحو مزيد من توقع المطالب بالديمقراطية كالفلبين سابقا و ميانمار حاليا، كما تختلف أولوية كل شعب وفقا لما يعتقد انها الحاجة الاكثر الحاحاً في فترة زمنية محددة، فالشعوب الفقيرة تجد انها بحاجة لتوفير الغذاء اكثر من حاجتها للمطالبة بالانتخابات الحرة، و من ثم فان مطالبها ستوجه نحو دفع عجلة التنمية وتعزيزها وليس الديمقراطية.

واذا ما حاولنا اجراء دراسة مقارنة بين دول جنوب شرق اسيا وفقاً لمدى التعددية، السياسية التي هي احد مرتكزات الديمقراطية نجد ان فينتام تأتي ضمن النمط الاول وهو نظام الحزب اللينيني المسيطر على الشؤون السياسية و الاقتصادية، بينما تقع ميانمار ضمن الفئة المتوسطة من الدول التي تتسم بطابع الاستبداد التعددي و ذلك بعد عام ١٩٨٨، اذ ان هناك قبولا للتعددية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل حكومة ما زالت تقبض على مقاليد السلطة وتحاول المحافظة على وحدة البلاد السياسية.

واذا ما طبقنا مقياس الحريات الذي وضعه (فريدم هاوس) على دول جنوب شرق اسيا، فأنا سنجد ان ايا منها لا تعد دول حرة، فالفلبين و تايلند و ماليزيا وسنغافور واندونيسيا تعد الى حد ما دول حرة ولكن بترتيب تنازلي من الاكثر الى الاقل حرية، بينما نجد ان هناك دول مثل بروناي و كمبوديا و لاوس و فينتام و منلار هي دول غير حرة.

اما اذا لجأنا لمحاولة ر. كاتالي لقياس مدى العلاقة ما بين الديمقراطية، السياسية والتنمية الاقتصادية في جنوب شرق اسيا فنجد ان قوة الارتباط بينهما تتفاوت من بلد الى اخر فهي تصل في تايلند والفلبين الى ٧٣%، و في ماليزيا ٦٧%، و سنغافورة ٥٣%، و كمبوديا ٣٢%، و اندونيسيا ٢٤%، و لاوس ١٥%، و فينتام ١١%، و ميانمار ٨% (١).

ان هناك حقيقة يجب التأكيد عليها في جنوب شرق اسيا الا و هي ان وجود اكثر من حزب لا يعني وجود تعددية سياسية بالمعنى الحقيقي للديمقراطية فكما هو معلوم ان احد مرتكزات التعددية هو مبدأ تداول السلطة، و السؤال هو هل يسمح الحزب الواحد للحزاب الاخرى بتداول السلطة بينهما بشكل شرعي و مقبول و دوري، و الاكثر من ذلك هو هل يسمح هذا الحزب بوجود احزاب اخرى غيره على الساحة السياسية رسمياً و شعبياً.

١ - نيفين الحسيني، التحول الديمقراطي في ميانمار، في: د. محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محرران)، التحولات الديمقراطية في اسيا، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤٧-١٤٨.

و أخيراً يمكن القول ان بعض دول جنوب شرق اسيا تحول نحو الديمقراطية بيد انه ما زال البعض الآخر يتأرجح ما بين السلطوية و الديمقراطية، و هي النظم التي يطلق عليها البعض السلطوية او الاستبدادية التعددية.(١)

كما و يكشف لنا واقع بلدان افريقيا و امريكا اللاتينية واسيا (من ضمنها دول جنوب شرق اسيا) ان العولمة تركت تأثيراتها الخاصة على الطبقة الوسطى التي عادة ما تتميز بالحيوية السياسية و الرغبة الجادة في المشاركة ،السياسية و صنع القرار لجهة امتصاص شرائح منها تدريجياً مما يدفع نحو سيطرة فئة اجتماعية معينة على السلطين ،السياسية و الاقتصادية الامر الذي يصب في النهاية في صالح استقرار هذه البلدان.(٢)

اما اتجاهات الديمقراطية الرئيسة في دول شرق اسيا فيمكن القول انها اتخذت سمات مختلفة توزعت ما بين الاتجاه للديمقراطية في ظل نظام رئاسي من جهة، وفي ظل برلماني من جهة ثانية، و في ظل نظام حكم سلطوي من جهة ثالثة.

ان النظام الرئاسي و رغم ما يكفله من سلطة تنفيذية قوية يسهم في تسهيل تنفيذ السياسات العامة و التعجيل بأنجازها، فإنه من ناحية اخرى يفتقد الميكانزم الذي يؤسس قاعدة للتوافق و التراضي ما بين النخبة و المعارضة، و غياب مثل هذه القاعدة سيؤدي تدريجياً الى انهيارها، و يشار هنا الى ان العديد من الدول اتجهت فور تخليها عن نظام الحزب الواحد الى الاخذ بالنظام الرئاسي، و ربما يمكن تفسير ذلك في انه يصعب في بعض الاحيان الانتقال من نظام سلطوي يعتمد على تركيز السلطة في ايدي النخبة الحاكمة الى الشكل البرلماني في الحكم الذي لا يعطي لرئيس الدولة سوى سلطات شكلية.(٣)

و يبدو ان احتفاظ دول مثل اندونيسيا والفلبين بالنظام الرئاسي في ظل النهج الديمقراطي لا يعود للسبب الانف الذكر فحسب بل يعبر هذا النظام عن كونه حل وسط وصيغة توفيقية تمكن الرئيس من الاحتفاظ بسلطة الحكم التي غالباً ما اكتسبها عن طريق الانقلاب العسكري مع اعتماد الديمقراطية استجابة للضغوط الداخلية و الخارجية.

اما الاتجاه الى الديمقراطية المقترنة بالمشاركة الشعبية وحرية الانتخابات فقد اعيد الاعتبار لدور البرلمان كما في سنغافورة وماليزيا ذات التقاليد و الارث البرلماني الذي ورثته عن الاستعمار البريطاني و التي استمرت فيها التجربة البرلمانية ولا زالت، او كما في كمبوديا التي اقامت نظاماً جديداً عزز دور

١- نجلاء الرفاعي البيومي، الصين، في: د.محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محررين)، التحولات الديمقراطية في اسيا، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥.

٢- عبد الله هدية، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.

٣- د. اكرام بدرالدين، مصدر سبق ذكره، ص ٣.

البرلمان،^(١) اما في تايلند فيلاحظ ضعف النظام الحزبي الذي ترتب عليه ضعف الحكومات المدنية، وتدخل الجيش في الحياة، السياسية اكثر من مرة كان له انعكاس مؤثر على عدم استقرار الحياة البرلمانية في البلاد خلال مراحل تطورها السياسي.^(٢)

و تطرح النظم السلطوية إمامنا ديمقراطية من نوع اخر و هي الديمقراطية المقيدة والتي كانت احد مسوغات الاخذ بها رغبة

كامنة لدى العديد من القادة السياسيين في دول العالم الثالث عموما وبعض دول جنوب شرق اسيا خصوصاً لتأجيل الولوج الى مرحلة الديمقراطية الحقيقية أو لوضع قيود عليها، وهذا ما نلاحظه واضحا في الدول المعتادة على نوع من نمط الحكم الشمولي الفردي العسكري،^(٢) ففي ميانمار و في محاولة لتهدئة الوضع السياسي فيها بعد الغاء انتخابات عام ١٩٩٠ و استجابة لضغوط داخلية وخارجية اعلنت الحكومة عام ١٩٩٢ عن نيتها في تشكيل لجنة مهمتها التنسيق مع قوى المعارضة لصياغة ميثاق وطني كان الهدف الكامن وراءه هو اضعاف نوع من المشروعات على الحكومة العسكرية و اظهار انها قائمة على رضا و قناعة الشعب الكاملة بها ، وقد وضع هذا الميثاق قيود شديدة على ممارسة الديمقراطية ، فبينما نص على تطوير نظام ديمقراطي تكون التعددية الحزبية ومبادئ العدالة والحرية والمساواة قاعدته التنظيمية الاساسية غير انه من جانب اخر نص على محورية دور الجيش في الحياة السياسية واستقلالته الذاتية عن سيطرة مجلس الوزراء ، كما نص هذا الميثاق ايضا على ان عملية اختيار الرئيس يجب ان تتم من قبل ثلاث مجموعات هي مجلس الشعب والمجلس الوطني و المؤسسة العسكرية حيث تختار كل منها شخص ليتم اختيار الرئيس من بينهم على ان يكون الاخران نوابا له .^(٣)

و هذا يشكل بحد ذاته خرقا واضحا لجوهر الديمقراطية السياسية الحديثة التي تركز احدى دعائمها على طوعية المحكومين في اختيار من يمثلهم لاسيما الحكام الذي ينتج عن ممارستهم للسلطة مجموعة متنوعة من لاوامر الصادرة التي تتصف بالشرعية عكس الانظمة غير الديمقراطية التي تعمل بخلاف ذلك.

رابعا : العوامل و المتغيرات الدافعة نحو الديمقراطية .

١- د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٨٠-٨١.
٢- للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر: باكينام رشاد الشراوي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٤٦-٤٥٤.

٢- د. رياض عزيز هادي ، العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية ، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٠-٨١.

٣- للمزيد من التفاصيل حول بنود هذا الميثاق ينظر: نيفين الحسيني ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٥٢-١٥٣.

ان الاتجاه نحو الديمقراطية في جنوب شرق اسيا مع نهاية الثمانينات ومطلع تسعينيات القرن الماضي كان مبعثه عوامل و متغيرات عدة ذاتية وموضوعية داخلية وخارجية سنركز على الابرز منها :

١. العوامل الداخلية : وتنقسم الى :

أ. الضغوط و المطالبة الشعبية بالديمقراطية :

شكل انفراج الوضع الدولي عموما في نهايات ثمانينيات القرن الماضي عاملاً مساعداً و مهماً للكثير من القوى السياسية والنخب والجمهير الشعبية للتعبير عن مطالبها الملحة للتحول من نظام الحكم السلطوي الى نظيره الديمقراطي، وقد نجح هذا التيار السياسي الذي اخذ ينمو في صفوف هذه القوى احيانا واخفق احيانا اخرى في تحقيق ما يصبو اليه ، فبعد المظاهرات الشعبية الصاخبة التي جرت في ميانمار للمطالبة بالديمقراطية، قررت الحكومة السماح بأجراء اول انتخابات حرة في عام ١٩٩٠ اسفرت عن فوز المعارضة، غير ان الحكومة لم تسلم بنتائج هذه الانتخابات مما عنى رفضها المطلق للتخلي عن السلطة و تسليم مقاليدها للمعارضة و هذا ما حدث فعلا،^(١) اذ اعتقلت زعيمة المعارضة (سان سوكي) وغيرها من اعضاء حزب الرابطة الوطنية للديمقراطية قبل و بعد الانتخابات ، وقيدت الحكومة حرية التجمع و التعبير بفرض قانون الطوارئ، فضلا عن اتخاذ اجراءات اخرى استهدفت تفتيت المعارضة و سحقها.^(٢)

ب. التطورات و الاحداث السياسية الداخلية:

منحت التطورات السياسية الداخلية السريعة والمفاجئة الفرصة المناسبة لاطلاق آليات الديمقراطية وتطبيقها من قبل الفئة الحاكمة الجديدة التي قامت على انقاض الأنظمة الدكتاتورية السابقة ، ومن اجل سمعتها و مصلحتها في ترسيخ وجودها، وهذا ما حصل في الفلبين فبعد انتصار زعيمة المعارضة (كورازون اكينو) في الانتخابات التي جرت في البلاد عام ١٩٨٥ وانهيان نظام حكم الرئيس السابق ماركوس،^(٣) اعلنت اكينو عن اجراء عدد من التغيرات شملت اصدار دستور جديد للبلاد ينص على احترام حقوق الانسان بالدرجة الاولى، واجراء حوار بناء مع المعارضة، والتخفيف من القيود المفروضة على حرية الصحافة والاعلام ، والسماح باجراء انتخابات دورية، ودعوة الاحزاب والقوى السياسية المشروعة وغير المشروعة للعمل بحرية في اطار النظام السياسي الجديد الى غير ذلك من الاجراءات.^(٤)

ج. تدهور الاوضاع الاقتصادية :

١ - د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص٦٨.

٢ - نيفين الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص١٥٢.

٣ - د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص٦٩.

٤ - للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد فايز فرحات، الفلبين، في : د.محمد السيد سليم ود.نيفين عبد المنعم مسعد (محرران)، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في اسيا، مصدر سبق ذكره، ص ص٤١٦-٤١٩.

دفع سوء الأوضاع الاقتصادية في دول مثل ميانمار بعد رفض العديد من الحكومات التعامل معها او فرض عقوبات اقتصادية عليها بسبب الغائها لنتائج انتخابات عام ١٩٩٠،^(١) واندونيسيا بسبب تأثيرات الازمة الاقتصادية الاسيوية عليها عام ١٩٩٧، دفع الى ضغوط داخلية وخارجية تسعى الى تحسين الأوضاع الاقتصادية التي تعد من العوامل الدافعة نحو التحول الديمقراطي.^(٢)

د. ضغوط القوى والحركات المنادية بالديمقراطية التي تشعر بالاستياء وعدم الرضا عن النظام السياسي القائم بسبب تناقص شرعيته وذلك لعدم قدرته على الاستجابة لمطالب الديمقراطية التي يعدها تنازلاً عن الاستقرار السياسي و هي حجة طالما تمسك بها دعاة الحكم السلطوي لعرقلة و تأخير الديمقراطية في بلادهم كما في مظاهرات الحركات الطلابية المناصرة للديمقراطية في تايلند عام ١٩٩٢،^(٣) وفي ميانمار بعد عام ١٩٨٨ والتي يرى انصار الديمقراطية فيها ان طريقهم للنضال من اجل الديمقراطية لن يكون مفروشا بالورود بل سيكون صعباً وطويلاً غير انه لا توجد حواجز تمنعهم من مواصلة هذا النضال الذي سيشكل دافعا نحو التغيير يستحيل معارضته والذي بدوره يدخل في اطار محاولة تغيير القيم السياسية الاستبدادية ، واحترام الحكومة للحقوق والحريات السياسية لا مجرد تغيير الحكام.^(٤)

هـ. زيادة الوعي السياسي والاجتماعي كمحصلة للتنمية الاقتصادية ، لذا فإن الشعب يرفض الخضوع لنظام غير ديمقراطي أو نظام تحكمه أقلية متميزة.^(٥)

و. اختلال التوازن القائم على فكرة تغليب الاعتبارات الاقتصادية على السياسية وتدعيم الاستقرار السياسي.^(٦)

ي. عدم العدالة في توزيع مداخل التنمية الاقتصادية كان له تأثير مباشر على عملية التطور السياسي التي أفضت الى قيام المعارضة السياسية بتنظيم مظاهرات عنيفة ادت الى انهيار النظام التسلطي مثلما حدث في الفلبين عام ١٩٨٥.^(٧)

١ - نيفين الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٦.

٢- للمزيد من التفاصيل حول اثار وتداعيات الازمة الاقتصادية الاسيوية على دول جنوب شرق اسيا خاصة اندونيسيا ينظر: د. محمود عبد الفضيل ، العرب والتجربة الاسيوية.. الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٠ ، ص ص ٢٠١-٢٠٢. وغباشي خير الله، مستقبل تيمور الشرقية بعد استفتاء اغسطس ١٩٩٩، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٣٨، اكتوبر ١٩٩٩، ص ٢٣٢.

٣ - د. ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢.

٤ - نيفين الحسيني، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٧.

٥ - د. اكرام بدرالدين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣.

٦- محمد سالم طابع، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٦.

٧ - محمد فايز فرحات، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣٢.

٢. المتغيرات الخارجية :

و تنقسم الى نقطتين :

تغيير المناخ الدولي : دفعت نهاية الحرب الباردة وانهيار انظمة الحكم الشيوعية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية الى توليد اعتقاد مفاده ان هناك نموذج واحد للديمقراطية هو النموذج الديمقراطي الغربي الذي اخذ يحظى بقبول واسع في العالم الثالث عامة (و جنوب شرق اسيا خاصة) سواء بوعي أو بغير وعي^(١) الدور الجديد للامم المتحدة : ساعد انتهاء الحرب الباردة على اعطاء الامم المتحدة دور الراعي لحل المشاكل و الصراعات السياسية الاقليمية و الدولية واقامة انظمة حكم ديمقراطية تعددية ، فقد اشرفت الامم المتحدة على اجراء انتخابات في كمبوديا عام ١٩٩٣ بعد توقيع اتفاقية سلام بين الاطراف الكمبودية شارك فيها ١٥ حزبا سياسيا من بين ٢٠ حزبا هي عدد الاحزاب في كمبوديا،^(٢) كما اشرفت الامم المتحدة على اجراء استفتاء حول تقرير المصير في تيمور الشرقية عام ١٩٩٩.^(٣)

ج. الضغوط الدولية المتمثلة في توجيه الانتقادات اللاذعة لنظم الحكم القائمة واسلوبها في ادارة شؤون البلاد و انتهاك حقوق الانسان فيها لا سيما من قبل الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيين كما في حالة ميانمار،^(٤) والفلبين،^(٥) وكمبوديا بعد الازمة، السياسية التي اندلعت عام ١٩٩٧ أثر أستيلاء (هون سين سين) رئيس الوزراء الثاني على السلطة وازالة نظيره رئيس الوزراء الاول (راندوم راناريد).^(٦)

د. المساعدات الخارجية: اذ تعد الرغبة في تلقي هذه المساعدات من العوامل المهمة في الاتجاه نحو الديمقراطية، حيث تربط الدول المانحة بين درجة التقدم التي حققتها الدول المعنية على المستوى الديمقراطي من ناحية وحجم المعونات من ناحية ثانية، وتأتي اغلبية هذه المعونات من الولايات المتحدة وحلفاؤها،^(٧) التي تستخدمها كأداة سياسية تحقق من ورائها خدمة اهدافها الاستراتيجية و مصالحها الخاصة.^(٨)

١ - د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ص٧٣ - ٧٨.

٢ - مختار شعيب، الصراع على السلطة في كمبوديا، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٣٠، اكتوبر ١٩٩٧، ص ١٦٠.

٣ - غياشي خير الله مصدر سبق ذكره ، ، ص ٢٣٠.

٤ - نيفين الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٥٧ - ١٥٨.

٥ - فايز محمد فرحات، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٩.

٦ - مختار شعيب، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٢.

٧ - د. اكرام بدر الدين، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٢.

٨ - د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦.

هـ. تأثيرات الوضع الدولي الجديد وهو ما يسميه (هنتنغتون) تأثير ظاهرة كره الثلج التي تتضخم كلما اندفعت نحو الامام (١).

خامسا: مميزات الديمقراطية و معوقاتا الرئيسية.

تقدم لنا تجربة بناء الديمقراطية في جنوب شرق اسيا دروس و عبر استطاعت ان تفنذ المزاعم الغربية القائلة بأن هذه التجربة مرتبطة بقيم و ثقافات الغرب و هي بدورها غير قابلة للتكرار في مناطق لم تعرف تاريخ و خبرة الغرب او حتى ثقافته، ويمكن اجمال اهم ما تميزت به هذه الديمقراطية من دروس بما يأتي:

١- عدم صحة تصنيف الثقافة الى ثقافة ديمقراطية و اخرى غير ديمقراطية، فالوصول الى الديمقراطية الحقيقية في (جنوب شرق اسيا) يستلزم جهدا ووقتا و نضالاً كالذي مر به الغرب في نضاله من اجل ارساء الديمقراطية.

٢- ان خبرة منطقة شرق اسيا ومن ضمنها جنوب شرق اسيا قد بينت ضرورة اجراء تغييرات جوهرية في الفكر الغربي التقليدي المتعلق بالديمقراطية نظراً لان التحولات الديمقراطية التي شهدتها دول هذه المنطقة قد جرت من خلال نظام حزبي عرف فكره الحزب المسيطر لا فكرة نظام الحزبين المتنافسين او التعددية الحزبية، و هو يقلل بدوره من الصراعات و المنافسات داخل النظام السياسي و ذلك لغلبة سمة المحافظة على هذا النظام، و بعد نجاح اليابان في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في ارساء و تعميق الديمقراطية من خلال سيطرة حزب محافظ على الحكم نموذجاً احتذت به معظم دول شرق اسيا لاسيما جنوب شرقها و هو ما عد في الوقت ذاته تحدياً للفكر الغربي فيما يخص موضوع الديمقراطية، وهذا ما سيدفع نحو اعادة النظر في المسائل الاساسية التي يركز عليها هذا الفكر، مما سيؤدي الى تطوير المناهج المستخدمة في دراسة الديمقراطية من خلال الاضافات الجديدة للديمقراطية الآسيوية وهذا ما يشير الى عالمية الديمقراطية الامر الذي سيؤكد حقيقة انتفاء ارتباطها بسياق تاريخي معين او ثقافة معينة، ومن هنا فإنه سيتم التركيز على الافعال السياسية والقيادة والتحالفات وما يماثلها اكثر من التركيز على الشروط والمتطلبات التاريخية للديمقراطية التي سيجري فهمها اي الديمقراطية بوصفها بناء المؤسسات السياسية واشكال جديدة من الشرعية.

٣- ان الجهود و المحاولات المضنية من اجل بناء الديمقراطية في هذه المنطقة قد أسهمت في التقليل من حدة الانفجارات التي تهدد الاستقرار السياسي او شرعية النظام السياسي و العكس صحيح ، فمظاهرات الطلبة التي جرت في تايلند عام ١٩٩٢ كان مبعثها عدم رضا هؤلاء الطلبة و استيائهم من ممارسات النظام السياسي يساندهم في ذلك قطاع كبير من الشعب، و عجز بعض النظم السياسية عن الاستجابة لمطالب الشعب السياسية نتيجة لعدم قدرتها او عدم رغبتها في ذلك و هذا ما يفسر لنا تناقص شرعية هذه

١ - عمرو عبد الكريم سعداوي، التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر انموذجاً، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٣٨، اكتوبر ١٩٩٩، ص ٥٩.

النظم او تزايد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي فيها، و اذا كانت هذه النظم تعد الاستجابة لمطالب شعوبها بمثابة تنازلاً عن هذا الاستقرار فأنا الحقيقة تؤكد ان ما هذا الا مسوغ زائف يتمسك به قادة هذه النظم لتثبيت حكمهم ووجودهم.(١)

٤- من الملاحظات الملفتة للنظر في هذه المنطقة هي التأثير المتبادل للمتغيرين الدولي والداخلي على تطور الديمقراطية فيها ، فالمتغير الاول يمكن ان يؤثر سلباً أو ايجاباً على هذا التطور من قبيل الهزيمة في حرب ما، وعلاقات التحالف، والضغط الخارجية، والنماذج الخارجية للديمقراطية وغيرها، فكما كان للولايات المتحدة دور في دعم العملية الديمقراطية و تطويرها في اليابان عقب الحرب العالمية الثانية ، فأنا الاخيرة مارست الدور ذاته و قدمت بدورها نموذجاً ديمقراطياً فريداً يمكن الاقتداء به من قبل الدول السائرة في الطريق الديمقراطي في هذه المنطقة ، ورغم صعوبة تحديد الوزن النسبي لكلا المتغيرين وايهما المتغير التابع من المستقل، غير اننا نستطيع تلمس تأثيرهما الايجابي المقصور على عملية التطور الديمقراطي في شرق اسيا وجنوب شرقها من خلال ما يأتي :

أ- ان نقص التهديد الخارجي يمكن ان يقود بدوره الى اضعاف الدعاوى المناوئة للديمقراطية، لانه يضعف من قوة النخب التي لا تعتمد الشكل الديمقراطي في الحكم وانما تقوم على الاكراه و القمع .

ب- ان سيادة مناخ متطور في البيئة الدولية يمكن ان يساعد على دعم الديمقراطية .

ج- ان هناك علاقة عكسية ما بين تأثير المتغيرين الداخلي و الدولي ، فكلما تراجع وزن المتغير الداخلي نسبياً من قبيل الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة لدعم الديمقراطية كلما تزايد وزن المتغير الدولي في دعم الديمقراطية والتأثير عليها و العكس صحيح.

د. لا يكفي المتغير الدولي وحده في تدعيم الديمقراطية و تعميقها اذ لا ينبغي تجاهل دور السمات القومية و الخصائص الوطنية التي تطرح تأثيرها في هذا الخصوص.

هـ. اما فيما يتعلق أو فيما يخص تأثير التطورات الداخلية على المستوى الدولي فلا يمكن نسيان ما تركته التطورات الداخلية المتلاحقة التي احدثتها اصلاحات (غورباتشوف) في الاتحاد السوفيتي السابق و أوروبا الشرقية من آثار عميقة في مناطق مختلفة من العالم ومن ضمنها القارة الاسيوية .

٥. ان التحول الديمقراطي في هذه المنطقة اشبه بعملية محايدة في علاقتها بالثقافة، بمعنى انه لا يقتصر على ثقافة معينة و انما يمكن ان يتوسع و يمتد ليشمل الثقافات كلها والتي قد تحمل في بعض مكوناتها على قيم معينة يمكن ان تتوافق ايجابياً مع الديمقراطية، و هذا الامر بحد ذاته قد يسهم في تطبيقها في مناطق اخرى خارج الاطار والنطاق الاصيل الذي نشأت و نمت فيه مما سيؤدي الى اثراء الدراسات المتعلقة بهذه الظاهرة العالمية.(٢)

١ - د. اكرام بدر الدين، مصدر سبق ذكره، ص ص ١١ - ١٢.

٢ - المصدر نفسه، ص ص ١٢ - ١٤.

اما فيما يتعلق بالعقبات التي تعيق سبل بناء الديمقراطية في جنوب شرق اسيا فيمكن اجمال اهمها بما يأتي:

الفساد السياسي: الذي يعني اساءة استخدام السلطة او المنصب العام او الموارد العامة لتحقيق منافع خاصة، و هذه الظاهرة منتشرة بشكل واسع في الدول التي انتقلت حديثا من نظام الحزب الواحد الى الحكم الديمقراطي لا سيما الفلبين التي استشرى فيها الفساد في قطاعين لهما صلة مباشرة بتنفيذ القانون وضمان العدالة وهما قطاعي الشرطة و القضاء، و كذلك اندونيسيا التي اصبحت مضرب الامثال في الفساد السياسي لدرجة انها وصفت ايام حكم الرئيس السابق (سوهارتو) بانها اشد دول العالم فسادا.

٢. العنف: و يأخذ هنا ثلاث مستويات، فعلى المستوى الاول هناك العنف الذي تقوده الحكومة ممثلة بالجيش و الشرطة والقوات شبه العسكرية ضد الجماعات اليسارية المسلحة و الحركات الانفصالية كما هو الحال في الفلبين و اندونيسيا، اما على المستوى الثاني فهناك العنف الذي تمارسه جماعات الجريمة المنظمة من خلال السطو على البنوك و اختطاف الاشخاص ووضع المتفجرات في الاماكن العامة، و هذا ما نلاحظه واضحا في الفلبين التي زادت فيها حالات الاختطاف في السنوات الاخيرة لا سيما من قبل جماعة ابو سياف التي تطالب بانفصال احد اقاليم الجنوب عن جسد الدولة الفلبينية، اما المستوى الثالث فينصرف الى تبيان مظاهر العنف المصاحبة للانتخابات الديمقراطية.

٣. المشكلات الاقتصادية : التي يمكن ان تؤثر سلبا على عملية بناء الاسس الديمقراطية و تعميقها في هذه المنطقة من قبيل مشكلة عدم التوازن في نمو قطاعات الاقتصاد المختلفة، والتفاوت في مستويات النمو بين المناطق المختلفة، وعدم العدالة في توزيع المداخل والبطالة وغير ذلك من المشاكل التي تواجهها اغلب الدول التي تسير في طريق التحديث و التنمية الاقتصادية كدول جنوب شرق اسيا.(١)

٤. نمو المؤسسة العسكرية واستمرارية تدخلها في الحياة، السياسية و هذه معضلة ينبغي التوصل الى حل بشأنها، فتدخل الجيش دليل على عدم تجذر الديمقراطية في الممارسة، السياسية، وقابلية الحياة السياسية لتدخل العسكريين الناجح والفعال في السياسة في دول مثل تايلند،(٢) والفلبين وكمبوديا وميانمار التي ما زال العسكريون يقبضون على زمام السلطة فيها(٣)، وكذلك اندونيسيا التي يعد تدخل الجيش فيها عن طريق

١ - للمزيد من التفاصيل حول هذه المعوقات ينظر: السيد صدقي عابدين، التحول الديمقراطي في الفلبين، في: د. محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين(محرران)، التحولات الديمقراطية في اسيا، مصدر سبق ذكره، ص ص ٧٥-٧٨، وبول تيت، تيمور الشرقية تصحو من مبالغات الاستقلال على صوت الواقع، ص ٤٧٥، مجلة المشاهد السياسي، عدد ١٩٢، ١٤ - ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٩، ص ص ٢٢-٢٣.

٢ - باكينام رشاد الشراقوي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٤ .

٣ - محمد فايز فرحات، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤١٩ - ٤٢٠ و مختار شعيب، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٦١ وايضا نيفين الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٩.

استعانة الحكومة المدنية به لقمع الحركات الانفصالية سابقة خطيرة ستؤدي لا الى تفويض السلطة المدنية وأسس الديمقراطية فحسب، بل دفع المحاولات الانفصالية الى الانفصال فعلياً بدل القضاء عليها بسبب سياسات الضغط و الاستبداد التي تمارسها الحكومة تجاهها تماما كما حدث في اقليم تيمور الشرقية،(١) كما قد يدفع التعامل القومي لسلطة الحكومة الاندونوسية مع اقاليم اخرى داخل نطاق حدودها الى تحقيق انفصال بعضا منها كجزر الملوك و اقليم اتشيه وغيره.(٢)

سادسا: مستقبل الديمقراطية في جنوب شرق اسيا.

يمكننا ابتداءً و في ضوء بعض المؤشرات السابقة تحديد اتجاهات مستقبل المسيرة الديمقراطية في جنوب شرق اسيا اقلها على مستوى المستقبل المنظور لان تجاربها هي تجارب قريبة العهد لم تكتسب معالمها و ملامحها الثابتة بعد كما انها من جانب اخر لم تأخذ حجمها الكامل و لم تصل شكلها المتطور الذي بلغته دول لها باع طويل في هذا المجال، ان ستقودنا بعض الحقائق و النتائج الاولية لتجارب هذه المنطقة الديمقراطية الى تحديد الملامح الاولية بشأن مستقبلها.(٣)

ان الدول التي أخذت بتطبيق الأسس الديمقراطية في حكمها لا زالت تواجهها مشكلات عديدة قد تهدد مسيرتها الديمقراطية، و يتصدر هذه المشاكل عدم توفر الثقافة السياسية الحاضنة للديمقراطية، وعدم نضج الوعي السياسي، وضعف المؤسسات السياسية و عدم تجذرها، وتدخّل الجيش في العملية السياسية و احداث العنف، السياسية التي عادة ما ترافق الانتخابات النيابية والتي قد تصل الى درجة الصدامات المسلحة و تصفية المتنافسين جسديا او اعتقالهم، فضلا عن العنف السياسي الذي قد يطال الأحزاب السياسية المتنافسة فيما بينها و يتغلغل الى داخلها، و قد تصل نيرانه الى مستوى السلطتين المدنية والعسكرية الذي قد يكون اي العنف السمة البارزة في تعاملها المتبادل او في تعاطيها مع الإحداث سواء القائمة او المستجدة.

وتقدم لنا كل الدول التي اتبعت النهج الديمقراطي في هذه المنطقة نماذج واضحة بهذا الشأن، و ان كانت بدرجات متفاوتة و يجب ان يحفز هذا الوضع دول المنطقة للسير قدما في طريق التخلص من هذه العوائق اذا ما رغبت في المحافظة على ما حققته من انجازات في هذا المضمار.

اما بالنسبة للدول السلطوية و التي عادة ما تواجه ضغوطاً داخلية وخارجية للتحوّل نحو الديمقراطية فأنها تواجه إشكالات خاصة وأزمات عدة، تقف في مقدمة هذه الإشكالات تلك المتعلقة بالاحتفاظ بنظام سياسي مغلق والتوجه في الوقت ذاته نحو اقتصاد السوق الحرة بداعي الحفاظ على النظام السياسي واستمرار التقيد بهذا الأسلوب سيقود مستقبلا نحو حدوث اضطرابات سياسية قد تصل احيانا الى حد العنف،

١ - عبد الجبار احمد، مصدر سبق ذكره، ص ١١٦.

٢ - المصدر نفسه ، ص ٢٠٠.

٣ - د. رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٣.

وهذا يقودنا الى التطرق لأخطر الازمات التي تواجهها هذه النظم و التي ستكون لها امتدادات مستقبلية قد تهدد شرعية هذه النظم واستمرارية بقاءها في الحكم لا سيما تلك المتعلقة بهذه الاشكالية ونقصد بها توزيع السلطة في دول اعتادت على تركيز السلطة السياسية (ميانمار، وفيتنام، ولاوس، وبروناي) فبحكم إتباعها نهج اقتصاد السوق فأن هذا سيفرض عليها ضرورة إعادة توزيع السلطة بين المركز و الأقاليم بشكل متوازن اذا ما توخت المحافظة على نظامها السياسي، و تحقيق النجاح المطلوب لنهجها الاقتصادي الجديد، و فشل هذه الدول السلطوية في حل هذه المعضلة سيؤدي كما ذكرنا الى اهتزاز شرعيتها وازدياد حدة التوتر الذي سيدفع الشعب للضغط باتجاه المطالبة بتنحي حكومات هذه الدول عن السلطة والسماح بالديمقراطية سبيلاً للحكم بغية تحقيق التوازن ما بين الاصلاح الاقتصادي و الحكم الديمقراطي.

اما الازمة الثانية التي ستواجهها هذه النظم فهي أزمة انتقال السلطة من جيل الرواد من القادة الذين تحقق استقلال البلاد من الحكم الأجنبي على أيديهم بقيادتهم لحركة النضال الوطني الى جيل جديد له تكوينه السياسي والفكري وخبراته المختلفة عن الجيل القديم الذي ستشهد الفترات القادمة زواله ليحل محله الجيل الجديد، الامر الذي يثير التساؤل حول مدى استقرار سياسات هذه الدول وكيفية اتجاهها نحو الديمقراطية في المستقبل.

اما الازمة الثالثة فتتمثل في تحديد وتوضيح العلاقة ما بين السلطين المدنية والعسكرية نظراً للتداخل والتشابك الحاصل بينهما في دول هذه المنطقة خلال الفترة السابقة، اذ تستدعي المستجدات الجديدة التي تمر بها هذه الدول فك هذا الارتباط بحيث يتحول الجيش الى مهامة التقليدية، غير ان حدوث مثل هذا الامر سيؤدي الى فقدان العسكريين بعض المزايا المهمة التي كانوا يتمتعوا بها سابقا مما قد يدفعهم كمحاولة للتعويض عن نقص هذه المزايا الى قيادة الانقلابات العسكرية، التي ستدخل في دوامة العنف المسلح.(١) وثبتت خبرة دول شرق اسيا عموماً وجنوب شرقها خصوصاً انه اذا كانت هذه الدول قد استطاعت أن تحقق تقدماً اقتصادياً بعد الخراب والدمار الذي أحدثته سنوات الحرب العالمية الثانية والنضال من اجل الاستقلال فانها ستكون قادرة على تحقيق الديمقراطية بعد سنوات من الحكم السلطوي الذي لفته دول هذه المنطقة التي بدا بعض منها يشهد تحولاً ديمقراطياً اختلفت حدته ونتائجه الواقعية، وتفاوتت درجات الفشل والنجاح فيه من دولة الى اخرى.

وإذا كانت الانجازات التنموية الناجحة التي حققتها دول هذه المنطقة يمكن ان تمثل نموذجاً يحتذى به من قبل الدول الاخرى في انجاز هدف التنمية من الناحية الاقتصادية، فان نجاحها المستقبلي في بناء

١ - د. محمد سعد أبو عامود، الإشكاليات الجديدة للأمن في آسيا، في : د. محمد السيد سليم (محرراً)، آسيا والتحويلات العالمية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٨، ص ٩-١٠.

وتعميق الديمقراطية في سياستها العامة يمكن ان يمثل هو الاخر نموذجاً وقوة لباقي الدول من الناحية السياسية. (١)

ويلخص هذه الحقيقة الدكتور (محاضر محمد) رئيس وزراء ماليزيا مؤكداً ومنوهاً بقوله " ان بلاداً مثل بلادنا متعددة الاعراق والاديان مع وجود التحديات والصعوبات الناجمة عنها لا تستطيع العيش والازدهار دون ديمقراطية معافاة وقادرة على الاستمرار، والله يعلم وحده ماذا كان سيحدث لو اننا اخذنا بنمط الديمقراطية السويدية او الايطالية او حتى اليابانية، اقول هذا دون ان اقصد التلميح الى ان هناك بالضرورة عيوباً في هذا النظام، لكن الديمقراطية يجب ان تكيف لتلائم أي دولة او اي ثقافة. ويجب ان لا نندهش - اليوم - حقيقة وجود انماط من الديمقراطية اليابانية او الماليزية او السنغافورية او الكورية، وبالرغم من ان بعض وسائل الاعلام الغربية تصر على ان الحكومات الاسيوية استبدادية وهي في بعض الاحيان تقف ضد الديمقراطية اليوم اكثر مما شهدته مطلقاً على مر التاريخ في امريكا واوروبا، قد يكون هناك قدر اكبر من التعدد ومما يسمى بحرية الصحافة، اما في اسيا فقد كانت مصلحة الاغلبية وستظل فوق انانية الفرد المبجلة وهذه هي الطريقة الى تطورت بها الديمقراطية الذي سوف يستمر في المستقبل ". (٢)

ان نجاح الديمقراطية واخفاؤها مستقبلاً يتوقف على جملة من المستلزمات الثقافية فهي تفترض من جانب وجود اطار ثقافي مناسب لها يتمثل في عدد من القيم من قبيل العقلانية والحرية الفردية، وتشتت من جانب اخر تعميق الثقافة المدنية التي يكون ضمن اشتراطاتها الايمان بالتعددية وتداول السلطة واحترام الرأي والرأي الاخر، وتبنى وجهات نظر الاخرين، ومثل هذا الامر أي بناء ثقافة وطنية ترتكز على الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الانسان يستلزم وقتاً وممارسة في ان واحد. (٣)

١ - د. إكرام بدر الدين، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

٢ - د. محاضر محمد، المستقبل المسروق، قصة الهجمة على النور الأسيوية، ترجمة أمير صديق ومحمد الخاتم، الشاهد الدولي للخدمات الإعلامية، بلا مدينة، ٢٠٠٠، ص ٤١.

٣ - د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

الخاتمة والاستنتاجات

فرض التفكير السياسي الجديد الذي خلقه واقع العصر الحاضر و معطياته في جنوب شرق اسيا ضرورة التحول نحو الديمقراطية التي يوضح لنا خط سيرها انها اوضحت واقعا سياسيا تمكن من ان يشق طريقه بثبات مغيراً الوضع القائم في بعض الدول ودافعاً باتجاه التغيير في دول اخرى.

اذن الديمقراطية اصبحت ترمز الى التغيير الذي تغلغل في طبيعة النظم السياسية القائمة في المنطقة التي بدت قواعدها كأنها راسخة محدثاً انعطافاً جديداً في مسيرة الديمقراطية بصورة عامة .ويمكن ملاحظة بعض الحقائق منها في منطقة جنوب شرق اسيا :

١- يمكن تصنيف دول جنوب شرق اسيا العشر اعتمادا على تبني مبدأ الديمقراطية الى صنفين :

الاول: هو الذي تبنى الديمقراطية في اطار الممارسة السياسية لكنه قيدها بشروط و ضوابط في المبدأ و التطبيق و بدرجات مختلفة (ماليزيا، سنغافورة، الفلبين، كمبوديا، اندونيسيا، تايلند) الثاني: هو الذي رفض تبني الديمقراطية في ممارسة العملية السياسية (بروناي، ميانمار، لاوس ، فييتنام)

٢- ان بعض الدول التي تتبنى الديمقراطية في جنوب شرق اسيا لم تشهد تداولاً للسلطة كما هو الحال في النظم الديمقراطية الليبرالية وانما استمر حزب معين في السيطرة على مقاليد الامور مدة طويلة كما هو الحال مع حزب العمل الشعبي في سنغافورة و حزب المنظمة القومية للمالاي المتحدين الجديد في ماليزيا .

٣- تلعب المؤسسة العسكرية دوراً قوياً في المنطقة اذ تعد اكثر المجموعات انسجاماً و تناسقاً و تنظيمياً من الاحزاب السياسية و تنظيمات المجتمع المدني الامر الذي مكنها من ممارسة نفوذها الفعال الذي يعرقل احيانا كما في اندونيسيا و الفلبين و ميانمار و تايلند تجربة الديمقراطية التي تعدها هذه المؤسسة عملاً يقود البلاد الى حالة من عدم الاستقرار .

٤- في اغلب دول جنوب شرق اسيا لا تعكس الاحزاب السياسية مصالح شريحة واسعة من المجتمع و انما تمثل مصالح فئة عرقية معينة او طبقة ما و تمحورها غالباً يكون حول زعامات سياسية و ليس حول برامج او افكار او قضايا حيوية .

٥- لم تحقق دول جنوب شرق اسيا ديمقراطية حقيقية نظراً لعدم استكمالها الاجراءات الخاصة بمظاهر الديمقراطية لكنها حققت في الوقت ذاته نقلة نوعية في الانتقال من النظم السلطوية الى النظم الديمقراطية .

٦- ان اعتبار الثقافات السائدة في مجتمعات دول جنوب شرق اسيا من كونفوشيوسية و بوذية و اسلامية و غيرها من ثقافات غير ديمقراطية اي ان تراثها الثقافي معاد للديمقراطية مما يولد تعارضاً بينها وبين الديمقراطية هو في الحقيقة افتراض خاطئ ، فتأكيد هذه الثقافات على اولوية الجماعة على حساب الفرد و على المسؤوليات قبل الحقوق والسلطة قبل الحرية وغيرها لا يعني انها غير ديمقراطية نظراً لكون

كل ثقافة خاصة بحضارة امة معينة لا بد ان تتوافر في مبادئها بعض عناصر الديمقراطية ، كما ان التغيير الذي طرأ على بعض المعتقدات السائدة في مجتمعات هذه المنطقة فسح المجال امام امكانية الاخذ بالديمقراطية لا سيما بعد منتصف ثمانينيات القرن الماضي.

٧- جاء التحول نحو الديمقراطية في جنوب شرق اسيا نتيجة لاختلال التوازن القائم على فكرة تغليب الاعتبارات الاقتصادية على حساب الاعتبارات السياسية التي ستكون بالضرورة تابعة لها ، فالتنمية الاقتصادية هي بمثابة المتغير المستقل الذي يمكن ان يفضي الى الديمقراطية بعد تكوين اساس اقتصادي يساعد على مد نطاق المشاركة السياسية تدريجيا الى فئات اوسع من المجتمع، استنادا لهذه الحقيقة اصبح من الضروري ان يتوافر للأفراد قدرا من حرية التعبير توازي الحرية المكفولة لهم في ظل الأنظمة الاقتصادية القائمة.

٨- تراوحت اتجاهات او اشكال السلطة في ظل الديمقراطية ما بين برلمانية و رئاسية، سلطوية وعسكرية، اعتمادا على الميراث الاستعماري لكل دولة ممزوجة بطروفيها الخاصة، بمعنى اخر عدم وجود نمط سياسي يغطي تلك المنطقة بل هو نوع فريد مماثل للتنوع الاثني والعرقى والديني والثقافي الذي تتميز به منطقة جنوب شرق اسيا .

٩- الديمقراطية المطبقة في جنوب شرق آسيا الآن هي مزيج فريد ما بين اسس الديمقراطية والموروث الثقافي والسياسي والاجتماعي المستند الى الخصوصية المحلية لدول المنطقة.

١٠- تختلف دول جنوب شرق آسيا في ما بينها من ناحية خبراتها الخاصة بالديمقراطية فهناك دولاً قطعت شوطاً كبيراً في طريق الديمقراطية بينما ما زالت دولاً أخرى في بداية طريق الديمقراطية .

١١- ان ظاهرة اختفاء العنف والاستقرار في بعض دول المنطقة ليس معناه تحقيق الديمقراطية بالمعنى الحقيقي للكلمة وإنما هي إجراءات حكومية ضاغطة مادية ومعنوية على الأفراد لردعهم عن ارتكاب اي عمل يخل بالأمن العام.

١٢- ان محدودية الفترة التي استغرقتها عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول تطرح امكانية نجاح و استمرارية تجربة الديمقراطية في اقصر فترة ممكنة أيضاً.